آراء

تصفيق التفويض

حسن مدن

لم تخلُ عاصفة التصفيق المتكرّر الذي حظي به رئيس وزراء إسرائيل، نتنياهو، في أثناء إلقاء كلمته في الكونغرس الأميركي من تمثيل مفتعل وإعداد مسبق، بُغية إرسال الرسالة المطلوبة التي يحتاجها نتنياهو، لا ليواصل عدوانه على قطاع غزّة وحده، وإنما ليوسّع نطاق الدائرة لتشمل لبنان، جنوبه على وجه التحديد، وتطاول ما هو أبعد، اليمن وربما مواقع في العراق، وحتى إيران نفسها، وهو ما دلّ عليه اغتيال إسرائيل رئيس المكتب السياسي لحركة حماس، إسماعيل هنيّة.

نتحدّث عن التمثيل والإعداد المسبق في عاصفة التصفيق التي نمّت عن صفاقةٍ غير مسبوقة، من دون أن يغيب عن البال أنها عكست، إلى درجةٍ كبيرة، مشاعر المُصفّقين تجاه إسرائيل وسياستها العدوانية ضد الشعب الفلسطيني، وتقويضها الأمن والاستقرار في المنطقة العربية ومحيطها، كي نقول إنّ نتنياهو أراد من زيارته واشنطن وخطابه أمام الكونغرس انتزاع تفويض إضافي يحتاجه كي يواصل الحرب، ويماطل، ما وسعه ذلك، في إبرام اتفاق مع حركة حماس يفضي إلى وقف الحرب وإعادة الرهائن الإسرائيليين، الأحياء منهم والأموات، إلى عائلاتهم، لأنّ بلوغ تلك اللحظة من التسوية سيعني فتح ملفات التحقيق والمساءلة المتراكمة ضده في الداخل الإسرائيلي. وفي هذه المماطلة، يُعوّل نتنياهو على اللحظة الأميركية الدقيقة حالياً، حيث لم يتبقَ على موعد الانتخابات الرئاسية إلا شهور قليلة، وتشير التوقعات، أو بعضها على الأقل، إلى رجحان فوز المرشّح الجمهوري دونالد ترامب فيها، مما سيمنح نتنياهو دفعة قوية في المضي بسياسته الراهنة التي أفصح ترامب عن دعمه التام لها، موجهاً النقد إلى خصمه جو بايدن بزعم أنه يحول دون بلوغ إسرائيل غايتها في القضاء على «حماس».

كان نتنياهو لا يزال في واشنطن حين سقط صاروخ على قرية مجدل شمس في الجولان السورية المحتلة، في عملية تحيط بها شكوك كبيرة، ليجعل منها مناسبة لتنفيذ عملية اغتيال القيادي في حزب الله، فؤاد شكر، في الضاحية الجنوبيّة من بيروت رغم مزاعم أميركيّة جرى ترويجها بأن واشنطن حذّرت حلفاءها في تل أبيب من استهداف العاصمة اللبنانيّة في أيّ رد فعل على ما حدث في الجولان، ومضى نتنياهو أبعد من ذلك بتنفيذ عملية اغتيال إسماعيل هنيّة، في رسالةٍ إلى كلّ من يهمه الأمر: «لسنا معنيين بالمفاوضات مع حماس... سنواصل الحرب حتى النهاية».

تساؤلٌ تُثار بشأن حقيقة الموقف الأميركي مما جرى، وسط أنباء صحافيّة، لا نعلم مدى صدقيّتها، عن خلافٍ مزعوم بين بايدن ونتنياهو بشأن مسار التطورات اللاحقة في حال تلقت إسرائيل أية ضربات ردّاً على اغتيالها شكر وهنيّة، وتقول تلك المزاعم إنّ بايدن منح نتنياهو أسبوعاً أو أسبوعين للوصول إلى اتفاق لوقف إطلاق النار، وإنّ وفداً إسرائيلياً سيغادر قريباً إلى القاهرة لاستئناف المباحثات، وسط أنباء عن توترات كبيرة بين نتنياهو والفريق الإسرائيلي المفاوض، وأنّ رئيس جهاز الأمن العام الإسرائيلي (الشاباك) رونين بار قال لنتنياهو في اجتماع أخيراً: «نشعر أنك ترسلنا للتفاوض ثم تجري تغييرات على الخطوط العريضة للصفقة».

لا مؤشّرات جديّة على أنّ استئناف المفاوضات بناء على طلب أميركي، ستفضي إلى حلّ. ما أكثر ما قيل مراراً، في السابق، إنّ الاتفاق بات وشيكاً، ليلي ذلك مباشرة تصعيد إسرائيلي نوعي كبير! والأرجح أنّ مثل هذا السيناريو ينتظر الجولة الجديدة من التفاوض، هذا في حال ثمّت بالفعل، وهو أمر غير مؤكّد بعد، وسط إجماع لدى كل الفرقاء والمتابعين أن «نتنياهو لا يريد أن يوقف الحرب بينما يطلق تصريحات واهية للتعتيم على جرائمه وتفاديٍ ما قد يترتب عليها من عواقب».

وازداد تعنّتاً بعد عودته من واشنطن، منتشياً، وترنّ في أذنيه أصداء التصفيق الصفيق الذي سمعه وشاهده في الكونغرس.

«الفضاء العربي ـ السنّي»... الغائب

محمد أبو رمان

من الواضح أنّنا أمام طريق باتجاهٍ واحد، بعد عملية اغتيال رئيس المكتب السياسي لحركة حماس، إسماعيل هنيّة، وستكون صدمة كبيرة أن تنجح الجهود الدبلوماسية في «احتواء» التداعيات المتوقعة، سيما بعد التصعيد الخطابي من كل قادة إيران، بداية من المرشد وصولاً إلى قائد الحرس الثوري، مع الحديث عن «انتقام كبير»، بالإضافة إلى أمين عام حزب الله، حسن نصر الله، وحديثه الواضح عن الانتقال إلى مرحلة المعركة المفتوحة من «مرحلة ساحات الإسناد».

الكرة اليوم في ملعب إيران ولحلفائها كيف ستردّ وما هو حجم الرد، ومستواه ومداه، وعندما يتم تعريف ما حدث بأنّه قضية كرامة وشرف بالنسبة لإيران (وهي كذلك)، فإنّ تصوّر أنّ الرد سيكون في مستوى الحدث، والسؤال إلى أيّ مدىً، فعلاً، تمتلك إيران القدرة على تحطيم أسطورة «القبّة الحديدية» والردع الجوي الإسرائيلي، لأنّ من المؤكد أنّ الرد القادم لن يكون كما حدث في إبريل/ نيسان الماضي (عندما أُرسلت مسيّرات إيرانية لغاية استعراض القوة العسكرية فقط)، بل من المفترض أن يكون مؤلماً، وهو التحدّي الحقيقي أمام أي سيناريو يعدّ اليوم (كما أُعلن) في طهران للرد على ما ارتكبته إسرائيل.

في الأثناء، صدرت تصريحات مفاجئة وغير تقليدية عن الرئيس التركي، رجب طيب أردوغان، بالتلميح إلى دور عسكري ما تركي ضد إسرائيل، وإنْ بعدّ مثل هذا السيناريو ضمن المعطيات الحالية فانتازياً، لكن هنالك أبعاداً سيميائية ليست خافية في السجال الإقليمي الرمزي والسياسي والعسكري في الوقت نفسه.

السؤال البديهي، في ضوء هذه التطورات: ما هو وضع الحالة الرسمية العربية، بخاصة «الفضاء الاستراتيجي السني»؟ والسُني هنا ليس بالمعنى الطائفي، بل الجيو بوليتيكي؛ فمن يتحرّك ويفرض وجوده قوة إقليمية، لها امتداداتها في كل من العراق وسورية ولبنان وليبيا هي إيران، ومن يتبادل الوعيد والتهديد عن بعد هي إيران (وهي قوة إسلامية- غير سنيّة وليست عربية)، بينما الدول العربية الفُطرية التي كانت لفترة طويلة تتسيّد الموقف في تقرير مصير المنطقة وفي السجال العسكري والدبلوماسي مع إسرائيل تكاد تكون (هذه الدول) بمثابة جغرافيا صمّاء، لا حسّ ولا خبر، لا قيمة استراتيجية أو عسكرية أو حتى رمزية!

لا نريد أن نعود إلى السجال الذي مهّد وتزامن مع توقيع الاتفاقيات الإبراهيمية عمّا إذا كانت فلسطين ما تزال القضية المركزية للأمة العربية أم أنّ ذلك الزمن ولّى بعهده، أو التساؤل عما إذا كان الخطر الإيراني أكبر أم الإسرائيلي؛ وهو موقفٌ لنخب رسمية وقريبة منها في عديد من دول الخليج العربي، لكن حتى الدول المركزية التي كانت تمثّل القوى المركزية في النظام الرسمي العربي هي اليوم في مرحلة انعدام الوزن، فمن يتحدّث باسم العراق المقاومة العراقية (جزء من الحلف الإيراني)، ولبنان (حزب الله) والنظام السوري الحليف لهم، بلا أي صوت في التطورات الراهنة، بينما دول المغرب العربي جميعاً خارج المعادلة بالكلية! هل هذه الحالة طبيعية أو ممكن لها الاستمرار؟ وأقصد بالحالة أولاً على الصعيد الإقليمي للدول العربية التي وصلت إلى مرحلة كارثية من فقدان أي قدرة على الفعل داخل فضائها الاستراتيجي؛ أو حتى على الصعيد الداخلي؛ بمعنى: ما هو موقف الشعوب من حكوماتها، وهي تراها بهذا المستوى من العجز والضعف وفقدان الوزن؛ بينما تُصرَف المليارات من الأموال من جيوب الشعوب العربية على «العسكرة» والجيوش والتسليح؟!

ما يحدُث اليوم من تداعيات طوفان الأقصى يرسم مرحلة جديدة بالكلية مختلفة تماماً لمستقبل المنطقة، وحجم الهزّات الارتدادية والبراكين التي ستتفجّر في المرحلة المقبلة سيكون كبيراً جداً، وربما هذا بعيدنا إلى النظرية التي جاء عليها كاتب هذه السطور (في مقالات عديدة في «العربي الجديد»)، وهي أنّ مرحلة الربيع العربي (في العام 2011) ضمن سياقاتها التي أدّت إليها والسياقات التي تلتها لم تنتهِ، بل ما حدث كان البداية وحالة عدم الاستقرار سترسم معالم المرحلة المقبلة بصورة كبيرة.

المُخرِّب إذ يضرب في مصر

هالك ونوس

بعد رفع الحكومة المصرية أخيراً أسعار المحروقات، وقبلها الكهرباء والخبز، تنفيذاً لشروط صندوق النقد الدولي، ومن خلال استعراض التاريخ الطويل لنتائج تقديم هذا الصندوق القروض للدول النامية، وشروطه ووصفاته التي يسميها إصلاحاً اقتصادياً، والتي يفرض تنفيذها على الدول قبل الاتفاق معها على أي قرض، يمكن بسهولة ملاحظة مدى الأذى الذي يسببه لمواطني واقتصادات هذه الدول حتى استحق تسمية «المُخرِّب»، وهي التسمية التي يحلو لكتّاب ومفكّرين غربيين استخدامها لدى الكلام حول هذا الصندوق. وقد دخلت مصر في التجربة السوداء التي يفرضها هذا الصندوق في سنة 2014، أي في السنة التي وصل فيها عبد الفتاح السيسي إلى السلطة، ولم تستطع الإفلات منها؛ إذ تظهر عوارض مرضية على البلاد سببتها وصفاته التي يبدو أن الحكومة تنفذها بحذافيرها. كما تُزداد أعباء المواطن المصري ومعاناته المادية والحياتية مع كل مرحلة اقتراض، وهي مراحل تتوالى قرضاً بعد آخر.

عادةً ما تلجأ الدول إلى الاقتراض في أطوار الركود الاقتصادي وتراجع الإيرادات، خصوصاً عندما تمتنع عن زيادة الضرائب، ومنعاً لتقليل الإنفاق لضمان الاستمرار في تقديم الخدمات العامة مثل التعليم والصحة والبرامج المجتمعية. إلا أن الحال في مصر مختلف عن هذه القاعدة، ما خلا طور الركود الاقتصادي الذي أصابها؛ إذ إن الضرائب تزداد، لكن على الفقراء في الوقت الذي يعفى منها الأثرياء. أما بالنسبة للإنفاق فقد تراجع في المجالات الشعبية، خصوصاً فيما يخصّ قطاعي التعليم والصحة، وازداد باتجاه بناء القصور الرئاسية والمدن الجديدة، على شاكلة العاصمة الإدارية، المخصّصة للأغنياء بسبب ارتفاع أسعار المساكن والخدمات فيها، والتي لا يقدر عليها سوى هؤلاء. وكانت أخطر صور تقليل الإنفاق قد ظهرت عبر سحب الدعم، أو تقليله، عن الخبز والمحروقات والكهرباء وتقليل القوة العاملة في القطاع الحكومي مع تسريح أعدادٍ من الموظفين الحكوميين وتحويلهم إلى فقراء.

ولهذه الأسباب، باتت القروض التي استجرّتها الحكومة المصرية، من صندوق النقد الدولي، لعنةً على المواطنين، بعدما سلبت منهم مكتسباتهم في العمل والصحة والتعليم وغيرها، فهو أينما حلّ تتركز شروط الحصول منه على قروض في تقليل دور الدولة الاجتماعي وسحب الدعم عن فئات كبيرة ممن يُصنّفون من الفئات الهشة في المجتمع، والذين تتأثر حياتهم بسرعة كبيرة مع كل تراجع للدولة عن التقديمات التي كانت توفرها. فإضافة إلى ارتفاع أسعار السلع، خصوصاً الغذائية منها، تراجعت القدرة الشرائية للمواطنين مع تهاوي سعر صرف الجنيه المصري بالنسبة للدولار. وظهرت فتاوي اقتصادية جديدة من قبيل زيادة الضرائب على الموجودات المنزلية الدائمة، مثل البوتوغاز والثلاجة والغسالة والتلفزيون، وهي أعباء تأتي بالتوازي مع ركود الاقتصاد وانخفاض قيمة العملة وزيادة التضخم ومعدلات الفقر. وفي مراحل لاحقة سيؤدي رفع الدعم عن المحروقات والكهرباء بعدد من الشركات المنتجة في القطاعين العام والخاص، بالاتجاه نحو الإفلاس بسبب ارتفاع تكاليف التشغيل وكساد منتجاتها نتيجة ارتفاع أسعارها، ما يؤدي إلى طرحها للبيع، وهو الهدف الذي يدعو صندوق النقد الدولي دائماً لتنفيذه، أي بيع الأصول السيادية للدولة. ويتم مراقبة تنفيذ تلك الخطوة من الحكومة إطلاق مؤشر لتتبع تنفيذ سياسة ملكية الدولة، لزيادة الشفافية بخصوص تحديد الشركات العامة، وبيان حال كل الشركات العامة تمهيداً لخصخصتها. كما سيؤدي إلى تضاؤل الأراضي المخصصة للزراعة، بسبب كساد منتجات الزراعة نتيجة انخفاض القيمة الشرائية لدى الشريحة الواسعة من أبناء المجتمع.

تبيّن من حجم القروض التي تحصل عليها، والتي وصلت إلى عشرات مليارات الدولارات، عدم وجود ضوابط للاقتراض في مصر في ظل وجود مخاطر حقيقية تخصّ قدرة البلاد على السداد، ومع وصول إنفاق الحكومة على خدمات الدين إلى نسبة عالية من إجمالي إنفاق الدولة. كما أن هذا التوجه نحو الاقتراض من دون اعتراض داخلي أو معارضة مؤثرة، أو حتى من دون سماع صوت رأي استشاري، يدل على أنه قرار متخذ من هرم السلطة، أي من الرئيس عبد الفتاح السيسي شخصياً، ولا يمكن بالتالي التراجع عنه في ظل التحكم الفردي بقرار الدولة. وكان السيسي قد مهد طويلاً عبر خطبه ولقاءاته الجماهيرية لوصفات وشروط صندوق النقد الدولي المعروفة، والتي يجب أن يجري تنفيذها قبل الحصول على القرض أو خلال مرحلة الاقتراض وبعدها. وتحدث كثيراً عن الإصلاح الاقتصادي الشامل المؤجل من سبعينيات القرن الماضي.

> لن تستفيد مصر من القروض بسبب عدم سلوكها الطريق إلى المشروعات الاستثمارية ذات العوائد الاقتصادية الحقيقة

لذلك تحولت مصر إلى ثاني أكبر مقترض من الصندوق الدولي، وقد سمح لها الصندوق بأن تقترض عبر قرارات استثنائية غير سليمة النيات. كما شجع مقرضين على الاستثمار في الأصول السيادية، من قبيل بيع بعض أراضي الدولة، كما في صفقة رأس الحكمة. وبينما ساهم صندوق النقد الدولي في حل أزمة الديون المتراكمة للشركات الأجنبية مقابل التوريدات من الغاز والمحروقات عن فترة عشر سنوات سابقة، اشترط رفع الدعم خلال السنة الجارية والسنة المقبلة ووضع جدول زمنيّ لطرح الأصول الحكومية للبيع، قبل صرف الشريحة الثالثة من قرض قيمته ثمانية مليارات دولار.

لن تستفيد مصر من القروض بسبب عدم سلوكها الطريق إلى المشروعات الاستثمارية ذات العوائد الاقتصادية الحقيقة، بل تصرف لتسوية ديون سابقة وخدمة ديون جديدة، إضافة إلى ضياع أقسام منها في مشروعات غير مجدية مثل بناء المدن الجديدة وإقامة الجسور غير الضرورية، وربما على شراء الأسلحة وتكديسها فوق تلك الفائضة، والتي لم تمنع اعتداء إسرائيل على سيادة البلاد في محور فيلادلفيا. وبأتي الأمر مع إصرار الحكومة على إبقاء أسعار الفائدة في البنوك مرتفعة، وهو العامل الرئيس المسبب لفقدان التحفيز الاقتصادي والاستثماري المنتج. وفي هذا الإطار، لا تزال الذاكرة تحتفظ بكلام السيسي، سنة 2017، حول وضع الحكومة 10 مليارات في البنك بدلاً من صرفها لتطوير السكة الحديدية فتحصل على مليار أرباحاً سريعة إذا كان سعر الفائدة 10%. وهي الرؤية الاقتصادية القاصرة، والتي تليق بصاحب ثروة يتصف بالكسل، وليس برئيس جمهورية إحدى مهامه تشجيع الاستثمار المحلي والخارجي في بلاده.

يبقى السؤال حول كيفية تسديد هذه القروض؟ إذ إن الحكومات التي اقترضت ستُرحل يوماً ما، وبالتالي سيُقترض على الشعب تسديد قروض لم يستفد منها. وحتى تلك الفترة، أي رحيل الحكومات، ستطرأ تغيرات كثيرة على الاقتصاد، ستنضم خلالها أعداد كبيرة من المواطنين إلى عداد الفقراء. وفي هذه الحالة ستكون الحكومة قد فقدت قدرتها على إنقاذ ما يمكن إنقاذه بعدما فقدت سيادتها على أراضٍ ومرافئ، وخسرت قطاعها الصناعي والزراعي المنتج وباتت جميعها في أيدي أصحاب رؤوس أموال محليين أو دوليين، ممن يتبعون صندوق النقد الدولي أينما حلت مصائبه، للحصول على حصص من جثث شركات ومؤسسات وبنوك دمّرها واقتصادات خرّبها.

(كاتب سوري)

في تحوّل إسرائيل نحو الفاشيّة

مصطفى البرغوثي

تمثّل التحولات الجارية في إسرائيل منذ انتخاباتها في نوفمبر/ تشرين الثاني 2022، وخصوصاً بعد السابع من أكتوبر (2023)، أمراً أكبر بكثير من مجرّد تعاظم الطابع العنصري الشوفيني للحركة الصهيونية، وأكبر بكثير من تصاعد العدوانية العسكرية، ومن تفاقم تأثير الصهيونية الدينية، لأنها تمثّل تحولاتٍ أعمق من تغييرات على مستوى القيادات السياسية والعسكرية، بل تشمل غالبية المجتمع الإسرائيلي اليهودي.

إنها تحوّلات نحو الفاشية، وتمثل المستعمرات الاستيطانية في الضفة الغربية إحدى أهم قواعد التحولات الجارية ومحفّزاتها، وهي تحولاتٌ لم نر ما يماثلها، على مستوى مجمل القيادة السياسية والمجتمع إلا في نموذج صعود القومية المتطرّفة في ألمانيا قبيل الحرب العالمية الثانية. وبكلمات أخرى، ليست إسرائيل التي نراها اليوم مجرد كيان استعماري استيطاني يمارس الاحتلال الأطول في التاريخ الحديث، ويحاول تخليد التطهير العرقي الذي ارتكبه ضد الشعب الفلسطيني عام 1948، بل ويوسّعه، وليست مجرّد نظام الأبارتهايد والتمييز العنصري الأسوأ في تاريخ البشرية الحديث، بل هي أكثر من ذلك كله، لأنها تمثل تحوّلاً نحو أيديولوجية وممارسات لا يمكن تصنيفها إلا أنها فاشية، وقد اكتسبت هذه التحوّلات تسارعاً غير مسبوق منذ السابع من أكتوبر.

ويمثل صعود الأصولية الدينية اليهودية عنصر دفع كبيرا في ذلك الاتجاه، ليس فقط بسبب تطرّفها الشديد، بل لأن عنصريتها تنسجم تماماً مع عنصرية الحركة الصهيونية التي تفترض تفوّق العرق اليهودي وسيادته في فلسطين، وتنفي وجود الآخر، بل يمكن القول إن عنصرية الفكر الصهيوني في التربة الخصبة التي تترعرع فيها الأيديولوجية الفاشية، إذ ما هو الفرق، في نهاية المطاف، بين القول بتفوق العرق «الآري» والإيمان بتفوّق العرق «اليهودي»؟

مثلت الممارسات الوحشية والقمعية الانتقامية في قطاع غزّة تعبيراً صارخاً عن السلوك الفاشي، بما في ذلك التدمير الهمجي للبنية التحتية، وشبكات المياه والكهرباء والمجاري، والمدارس، والمستشفيات والعيادات الطبية وجميع الجامعات، ونسف وتدمير ما قد لا يقل عن 90% من مساكن غزّة وبيوتها. كما كان القتل الجماعي بالقصف لأحياء وعائلات بأكملها وللمدنيين العزّل، من دون سبب أو مبرّر، نموذجاً آخر طاولت أشاره ما لا يقل عن 50 ألف شهيد ومنهم 17 ألف طفل. فيما كان النموذج الأكثر تعبيراً كان عمليات الإعدام الميدانية لمئات وربما آلاف الفلسطينيين، ودفن بعضهم أحياء وأيديهم مقيّدة في مقابر جماعية، بالإضافة إلى المعاملة اللاإنسانية للأسرى والمعتقلين، بتعريتهم وضربهم وتعذيبهم وإهانة كرامتهم.

ولا يقل خطورة عن ذلك كله الترويج والتخويف النفسي الذي يتعرّض له جميع سكان غزّة، رجالاً ونساء وأطفالاً، وترحيلهم المرّة تلو الأخرى، ومن ثم قصفهم المرّة تلو الأخرى، وإشاعة شعور عارم لديهم بانعدام مطلق للأمان ولمقوّمات الحياة. ويضاف إلى ذلك استخدام سلاح التجويع والقتل البطيء، والسماح بانتشار الأوبئة الخطيرة، كالتهاب الكبد الوبائي، والسحايا، وربما لاحقاً شلل الأطفال والكوليرا، بحرمان الناس من المياه الصالحة للشرب، والغذاء والخدمات الصحية والطبية.

وجاء ما انكشف من ممارسات التعذيب ضد الأسرى والأسيرات في السجون، وكثير لم يكشف بعد، ليؤكّد أن هذه الممارسات، بما في ذلك ارتكاب الجرائم الجنسية والاغتصاب الجماعي والمتكرّر للأسرى، لا يقوم بها إلا من تربّوا على الفكر الفاشي الإجرامي أو حمله، وحتى عندما حاول الجيش، وقادة إسرائيليون، من خلال الشرطة العسكرية، حماية من ارتكبوا هذه الجرائم، من محاسبة محكمة الجنايات الدولية، عبر إجراء تحقيقات شكلية معهم لإدّعاء احترام إسرائيل القانون، تصدّى قادة الفاشية من نواب ووزراء وقادة أحزاب للجيش نفسه، وحاولوا منع إجراء تلك التحقيقات. وتذكّرنا مناظر اشتباك هؤلاء مع بعض جنود الجيش، وتعطيل ما يسمّى وزير الأمن الداخلي، الفاشي بن غفير، إرسال الشرطة لوقفهم، بما كانت تقوم به عصابات القمصان السوداء التي جنّدها الفاشيون في أوروبا. وعندما يبدأ الفاشيون في الهجوم حتى على بعض مكوّنات مؤسّستهم نفسها، رغم صهيونيّتها، فذلك دليل قوي على عمق التحوّلات الفاشيّة الجارية.

ولا تقتصر مظاهر السلوك الفاشي على وزراء الحكومة الإسرائيلية ومؤسّساتها الأمنية، بل تمتد إلى من يدّعون أنهم يمثلون المعارضة بمن فيهم يئير لبيد الذي أصدر تصريحاً قال فيه إن «الصحافة الموضوعية، أي التي تذكر الراي والراي الآخر، تخدم حركة حماس». ومعنى ذلك أن على الصحافة العالمية أن تذكر وتنشر ما تقوله المؤسّسة الإسرائيلية الصهيونية فقط، وتمتنع عن ذكر أي رأي آخر. أليس هذا ما كانت تتبنّاه الأنظمة الفاشية والديكتاتورية؟

وعندما خطب نتنياهو في جلسة العار في الكونغرس الأميركي، فإنه واصل الكذب من دون توقّف، بوقاحة منقطعة النظير 50 دقيقة أو أكثر، وأكبر أكاذيبه ادعاؤه أن الجيش الإسرائيلي لم يقتل أي مدني في هجومه على رفح. وكلما حاول نتنياهو تقشير صورة روزفلت أو تشرشل، وربما زيلينسكي، في الوقت نفسه، كانت تخرج صورة غوبلز رجل الدعاية الكاذبة النازية الذي آمن بأن تكرار الكذب وإعادته يجعله حقيقة. وبمثل مستوى الانحطاط في أكاذيب الروايات الإسرائيلية غير المسبوق مؤشّراً آخر للتحول الفكري نحو النمط الفاشي.

لا مكان لحقوق الإنسان، ولا احترام للقانون الدولي، ولا استعداد للالتزام بالقانون الانساني الدولي، ولا تقدير لحياة الفلسطينيين، رجلاً كان أم امرأة أو طفلاً بريئاً، فالغاية تبرّر الوسيلة مهما كانت وحشيتها ولاإنسانيتها. هذه هي صورة الكيان الإسرائيلي التي تتبلور.

لا احترام لمحاكم الدول وسيادتها، ولا اعتبار للمخاطر التي يجرّها ذلك السلوك، فالغاية تبرّر الوسيلة في عمليات الاغتيال التي يرتكبها الجيش الإسرائيلي في لبنان وإيران واليمن وغيرها. اما سلوك المستوطنين الذين يتجوّلون في عصابات مسلحة بحماية جيش الاحتلال ودعمه، ليعيثوا فساداً، وقتلاً وحرقاً، في القرى والبلدات الفلسطينية، وما يقومون به من تطهير عرقي لتجمّعات سكانية بكاملها، فذلك أسطع الأدلة على التحوّل الجاري نحو الممارسات الفاشية. ... وعندما يصل الأمر بالفاشيين إلى مهاجمة وتحقير كل من يختلف معهم من الإسرائيليين أنفسهم، فذلك هو المؤشر الأوضح على الدرجة التي وصل إليها صعود الفاشية.

> الفاشية لا تملك مقوّمات الدوام. وفي التاريخ الحديث عبر كثيرة لمن يريد أن يتّعظ، وليس بين هؤلاء نتنياهو، أو بن غفير، أو سموتريتش

السؤال الأهم، لماذا تصمت معظم الحكومات الغربية على كل مظاهر السلوك الفاشي المتفاقمة، رغم معرفتها بها؟ بل ولماذا يواصل معظمها تزويد إسرائيل بالسلاح وأدوات القتل، والدعم الاقتصادي، وينبرون في مجلس الأمن للدفاع عن إسرائيل، حتى عندما ترتكب الاغتيالات الوحشية على أراضي دول ذات سيادة؟ وهل ذلك الصمت أمرٌ فريد؟ ... هو بالتأكيد ليس فريداً فالمطلعون على التاريخ يعرفون كيف صمتت حكومات غربية تذعى الديمقراطية على صعود الفاشية الألمانية، بل عقدت اتفاقات التواطؤ معها كما فعل رئيس الوزراء البريطاني في حينه، تشمبرلين، إلى أن تجاوز هتلر كل الحدود وبدأ باجتياح أجواء تلك الدول وأراضيها.

ألم تصمت دول غربية كثيرة، وفي مقدمتها حكومات الولايات المتحدة على النظام الفاشي الإسباني بقيادة الجنرال فرانكو، سنوات طويلة بحجة العداء للاتحاد السوفييتي؟ ألم تتعاون الولايات المتحدة وتدعم سنوات طويلة النظام الفاشي الذي قاده الجنرال بينوشيه في تشيلي، بعد أن ساعدته على الانقلاب على الحكومة المنتخبة ديمقراطياً؟

لن تنجح الفاشية الإسرائيلية ولن تدوم، مهما بلغت غطرستها، ليس فقط لأن هناك شعباً فلسطينياً صامداً بسالة وبطولة منقطعة النظير، بل وأيضاً لأن الفاشية لا تملك مقوّمات الدوام. وفي التاريخ الحديث عبر كثيرة لمن يريد أن يتّعظ، وليس بين هؤلاء نتنياهو، أو بن غفير، أو سموتريتش، لأن وجودهم نفسه صار مرتبطاً ببقاء الفاشية. ... ولكن لا يحقّ بعد اليوم لأحد ممّن يدعون الحرص على القانون الدولي، وحقوق الإنسان والديمقراطية الذين يواصلون دعم إسرائيل والدفاع عنها بعد كل الجرائم التي ارتكبتها، أن يواصلوا توجيه النقد إلى الفلسطينيين، أو ترويج سلوكهم المنافق الذي صار يثير الغثيان.

(أمين عام المبادرة الوطنية الفلسطينية)

لماذا هنيّة؟ ولماذا في طهران؟

صلاح الدين الجورشي

اغتيال إسماعيل هنية ضربة موجعة وخسارة من الحجم الثقيل، فالشهيد كان قائداً لمقاومة باسلة أدهشت العالم وجنّدت العدو الصهيوني. مع ذلك، لن تحسب العملية من بين «إنجازات» مجرم الحرب نتنياهو. وسيدرك الإسرائيليون في يوم أن هذا الاغتيال لم يكن في صالحهم، ومن بين أخطائهم الاستراتيجية الكبرى التي ستعجّل بتفكّك كيانهم المصطنع. لا نقول ذلك من باب المزايدة اللغوية، وإنما التحليل الموضوعي والاستقراء العلمي يقودان إلى هذه النتيجة.

لم يكتسب هذا الفلسطيني الثائر صفة الزعيم والقائد بشكل عشوائي. هناك صفات أخلاقية وعملية وسياسية توفّرت فيه، فجعلت منه شخصية استثنائية. وبناء عليه، اختاره رفاقه ليتقدّم الصفوف ويتحمّل قيادة حركة حماس، ثم التحدّث باسم جميع فصائل المقاومة. ويوصف في قواميس السياسة والثورات شخصية معتدلة. لم يعرف عنه غلوٌّ أو تطرّف. كان حريصاً على وحدة الحركة التي قادها بحكمة وذكاء. كما كان يتجنّب الاشتباك مع أي نظام عربي من دون أن يزكّي أحدها على البقية. إلا من دعم القضية الفلسطينية بشكل ملموس وعملي. حتى طهران تعامل معها باستقلالية، ولم يقبل وصايتها على المقاومة بطريقةٍ تُفقدها استقلالية القرار والإرادة، فعملية طوفان الأقصى جرى التخطيط لها من دون إعلام الدوائر الإيرانية أو القريبة منها. والاعتدال في هذا السياق لا يعني التخلي عن ثوابت الحركة والمقاومة، إذ تمسّك بالكفاح المسلّح أداة أساسية لإجبار العدو على احترام الحقوق الثابتة للشعب الفلسطيني. لهذا فوجئ الأميركان والإسرائيليون عندما قبلت «حماس» بالنسخة التي قدّمتها الحكومة الصهيونية أخيراً لإنجاز اتفاق، فأدركوا أنهم يتعاملون مع شخصيةٍ تجمع بين الذكاء، وبعد النظر. لهذا السبب، قرّر نتنياهو التراجع عن المشروع، لأنه أراد أن يشوّه «حماس»، لا أن يتفق معها. ولو قبلت إسرائيل وحلفاؤها التفاوض مع إسماعيل هنيّة بجدّية لمسوا فيه الحكمة والرصانة والقدرة على التوصل إلى الحد الأدنى من النتائج، من دون التخلي عن الثوابت الوطنية.

عندما خطّطوا للاغتيال، استبعدوا الدوحة مكاناً لارتكاب جريمتهم، حتى يتجنّبوا الوقوع في إشكال آخر مع الإدارة الأميركية التي ترى في قطر دولة قادرة على لعب دور حيوي في الوصول إلى تسوية. لهذا اختيرت طهران لتكون مسرحاً للجريمة، وبذلك يُضرب عصفوران بحجر واحد: التخلص من عدو صلب، وكشف الثغرات الأمنية وإثبات قدرة تل أبيب على اختراق الجهاز الدفاعي الإيراني، بوصولها إلى غرفة نوم إسماعيل هنيّة. ومن شأن هذا أن يهزّ مكانة إيران، ويزرع الشك بينها وبين حلفائها الفلسطينيين. ورغم أن احتمال توتّر طهران في مسرحية من هذا القبيل سيناريو مستبعد جداً، وهو ما افترضه بعضهم، إلا أن ما حصل يضع المسؤولين الإيرانيين في مأزق حاد، فهل بلغ عملاء إسرائيل هذه الدرجة من التنسيق والتحرّك في قلب عاصمتهم من دون التفطّن لشبكاتهم ومنعهم من الوصول إلى ضيوفهم. وهذا يعني قدرة هؤلاء على استهداف قادتهم في كل لحظة. إذا ما تأكّد ذلك، تصبح إيران دولة مخترقة حتى العظم وغير قادرة على الدفاع عن نفسها؟! هذا مجرّد احتمال في انتظار التعرّف على الكيفية التي سترد بها طهران على الاعتداء الإسرائيلي.

الحرب مرشّحة لكي تمتد في الزمن وفي الجغرافيا، فاغتيال أحد القادة الكبار لن يدفع المقاومة إلى الاستسلام على العكس من ذلك، الدماء تولد الدماء. في المقابل، ستتحقق مكاسب سياسية جديدة لصالح الفلسطينيين، ولن يعرف الإسرائيليون الأمن والاستقرار ما دام الجرح الفلسطيني ينزف.

الشرق الأوسط... والتصعيد بلا جبهات

فاطمة ياسين

نفّذت إسرائيل وعيدها بالرد على هجمة حزب الله على مجدل شمس بضربتين متزامنتيْن، استهدفت الأولى عاصمة حزب الله في الضاحية الجنوبية، والثانية عاصمة إيران في طهران، وباغتيال اثنين من رجال الصف الأول في حركة حماس وحزب الله، بطريقةٍ تشبه حبكة سيناريو فيلم سينمائي، نقلت إسرائيل الكرة بعيداً إلى الملعب الآخر، ما سيتطلّب وقوفاً ملياً من الجانب الآخر لتنظيم الصفوف، وربما تنظيفها، فقد كشفت عمليتا الضاحية وطهران الاختراق الكبير ضمن صفوف المقاومة، باستهداف أماكن ذات حراسة مشدّدة، ومراقبة على مدار الساعة، وقد بيّنت دقة الضربات عمق الاختراق، كما وضّحت الديناميكية التي تمتلكها إسرائيل في سرعة الرد، ما يعني أن لديها لائحة معدّة مسبقاً تحسّباً لمثل هذه الظروف. وقد أكّدت قبل أيام مقتل محمد الضيف، المسؤول العسكري في كتائب القسّام، في غارة إسرائيلية جرت قبل أسبوعين، ولم تقف مكاسبها من هذه العمليات على إعادة الاعتبار لذاتها والبرهنة على قدرتها الفائقة في الرد، بل حقّقت ارتباكاً في الصف الإيراني وحلفائه، كما حقّق نتنياهو إمكانية عرقلة مفاوضات وقف الحرب في غزّة مرّة جديدة، من دون أن يتلقّى لوماً دولياً.

ستجير الصفعة القوية طهران على الرد بطريقةٍ ما، ما يعيد إلى الأذهان المغامرة الليلية الفاشلة لثلاثمائة قذيفة وصاروخ ومسيّرة أطلقتها طهران، قالت إسرائيل إنها سقطت جميعها خارج مجالها الجوي، ولكن أجواء الشرق الأوسط عاشت ليلة قلقة، غيّرت خطط شركات الطيران، وأربكت مسؤولي المطارات في المنطقة.

يُبقي هذا السجال الإقليم على حافّة الانفجار فترة طويلة في انتظار الردّ والردّ المضاد، ومن الممكن أن يجد حزب الله نفسه معنيّاً بالأمر، وقد قُتل أحد قادته داخل مربّعه الأمني الحصين. وكان القيادي في «حماس» صالح العاروري قد قضى أيضاً بضربة إسرائيلية على الضاحية، ورد حزب الله على مقتله برشقة صاروخية عبر الحدود، وهي الطريقة التقليدية التي يردّ بها، بعد أن يطلق قادته شلالاً من الوعيد يبقي المنطقة على مستوىً ملحوظ من السخونة.

بدأ الردّ على هجوم الضاحية أخيراً بخطاب لأمين عام حزب الله حسن نصر الله في تأبين القيادي المقتول، حيث أعاد ما قاله سابقاً عن تجاوز الخطوط الحمراء، وأن على إسرائيل أن تنتظر الرد الذي قد يتأخّر قليلاً، وانضم زعيم جماعة أنصار الله الحوثي إلى حزب الله، وتوعّد هو الآخ

ما بعد الاغتيالات... الأخطر قادم

لميس أندوني

فتحت عملية الاغتيال المزدوجة التي ارتكبتها إسرائيل ضد قائديْن بارزين في المقاومتين، اللبنانية والفلسطينية، الباب على مصراعيْه لحرب مفتوحة في المنطقة، وإنْ لا تريدها واشنطن، وطهران ترد عادة بخطوات مدروسة تلافيا لمواجهة شاملة مع إسرائيل وأميركا. لكنها ضربة قوية لا يمكن لإيران أو حزب الله أو حركة حماس عدم الردّ، والتحدّي هو في كيف يمكن أن يكون الردّ مع تجنّب حرب مفتوحة في الوقت نفسه، والأهم تجنيب لبنان الدمار، وتجنيب أهل قطاع غزّة المنكوب بحرب إبادة صهيونية مضاعفة معاناتهم.

بداية، لا تحبّذ أميركا الحرب، وسوف تضع ثقلها لمنع حرب واسعة، لكن اغتيال القيادي الميداني في حزب الله فؤاد شكر، ورئيس المكتب السياسي لحركة المقاومة الإسلامية (حماس) إسماعيل هنيّة، خدم سياسات واشنطن وأهدافها. فواشنطن تفضّل ضربات نوعية تُؤذي المقاومة وإيران، وتُبقي الضرر في رقعة محدودة من حيث المساحة بدلاً من ضربات تدميرية تؤدّي إلى حرب واسعة وتؤذي استراتيجيتها في المنطقة وتحرجها أمام الرأي العام الأميركي والعالم، فعمليات الاغتيال تثبت وجود خروق أمنية عند إيران والمقاومتين اللبنانية والفلسطينية، وهي أيضا ضربات معنوية في محاولة لتقويض الصمود الفلسطيني في قطاع غزّة، وتدعم ادّعاء تل أبيب بتفوقها الأمني في المنطقة، وتبرّر الاستخذاء والنكوص عند المرجفين العرب، وتسهم في إنجاز هدف قتل عدة قيادات من «حماس» وتصفيتهم بوصفهم أهدافاً استراتيجية للحرب. شكّلت هذه الاغتيالات طوق نجاة لنتنياهو، المُحاصَر داخلياً من المعارضة وأهالي الأسرى والقيادات الأمنية، وحتى الأحزاب الدينية.

بالرغم من التباينات بين إدارة الرئيس الأميركي جو بايدن ورئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتانياهو، فهناك احتمال أن يكون البيت الأبيض علم مسبقا بعمليات الاغتيال، التي تتماشى مع محاولة تقويض نفوذ إيران وهيبتها عند المقاومة والفلسطينيين، وحتى جزء لا يستهان به من الرأي العام العربي. وهي تتوافق، كما سلف أعلاه، مع الاستراتيجية العسكرية الأميركية التي تفضل الضربات النوعية أو الأهداف المحددة المدروسة، من دون إحداث دمار واسع كما حدث ويحدث في غزّة. كما أنها تخدم هدف تركيز الأنظار على «العدو» أو «الخطر الإيراني».

يجب، في حسابات واشنطن، توظيف كل خطوة وكل تحرّك، وهذه الحالة: ضرب إسرائيل أهدافاً نوعية، أمنياً ومعنوياً، في بيروت وطهران، تدفع إلى تحقيق رؤيتها الاستراتيجية في دمج إسرائيل في المنطقة وإعلان تأسيس تحالف أمني بين إسرائيل والدول العربية. وذلك يتطلب تطبيعا سعوديا إسرائيليا في أسرع وقت، وإن كانت فرص حدوث ذلك قبل انتخابات الرئاسة الأميركية المقبلة ليست بتلك السهولة، مع أنّ هذا هدف مشترك بين الحزبين الديمقراطي والجمهوري، بل هناك منافسة على من يحقّقه أو تكون له مساهمة أهم في تحقيقه. أي أنه ومنذ بدء حرب الإبادة الصهيونية، شكلت عمليات الاغتيال الصهيونية، بما ذلك اغتيال القائد في حركة حماس صالح العاروري في بيروت في يناير/ كانون الثاني الماضي، خطوات مهمة تحقق مصالح إسرائيلية مشتركة مع أميركا، فقد كان جزء أساسي من استياء الإدارة الأميركية من نتانياهو أنه يضع مصالحه الشخصية ورغبته في التمسّك بموقعه رئيس وزراء فوق مصالح إسرائيل وأميركا، لكن استهداف رؤوس حركة حماس وحزب الله، وقد تكون هناك أهداف أخرى في المستقبل، لا تتناقض مع الرؤية الأميركية، وإنما تقويها.

قصدت إسرائيل أن ترمي الكرة في ملعب «حماس» وإيران وحزب الله، كلّاً على حدة والثلاثة معا. وعليه؛ المنطقة مرشّحة إلى تصعيد، ليس بالضرورة أن يفتح الحرب الواسعة. وخيار أن تقدم طهران أو حزب الله على توسيع نطاق الحرب صعب؛ ليس لافتقارهما إلى الشجاعة، بل لأن إسرائيل عدو لا يأبه بالتدمير والقتل الجماعي وارتكاب الجرائم ضد المدنيين.. فما حدث ويحدُث في غزّة يفوق أي تصور أو تحمّل إنسان، وإذا تحدّثنا بصراحة، فإن كلّاً من حزب الله و«حماس» لا يستطيعان تجاهل تداعيات الخسائر الإنسانية على الشعبين، الفلسطيني واللبناني، وهذا يكبل حركتهما بعض الشيء.

> إسرائيل وأميركا ماضيتان في مخطّطاتهما، وما الاغتيالات إلا سلاح توظّفانه في سبيل استكمال المشروع الصهيوني

ليس المقصود وضع اللوم على المقاومة، لكن التواطؤ العربي (الرسمي)، بل المشاركة في حرب الإبادة وتسريع التطبيع مع الدولة الصهيونية، شجع نتنياهو وحكومته العنصرية المجرمة على ارتكاب الجرائم المهولة التي نصحو وننام على وقعها، فيما يُحرم أهل غزّة من النوم والماء والطعام والدواء في انتظار موت قادم من السماء أو الأرض أو البحر.

لا يعفي الكلام أعلاه حركات المقاومة من المساءلة، والمحاسبة، وتحميلها وإيران مسؤولية التقصير في الحذر الأمني، ونقد طهران لعدم تمكّنها من حماية ضيوفها. ولكن، من الواجب التذكير بأن الأنظمة العربية تتحمّل الذنب الأكبر في عدم الوقوف أمام التوحّش الإسرائيلي وتجميد التطبيع، وإن كان ذلك أقلّ من الحد الأدنى، فمن العار أن يستمر التطبيع فيما كل شيءٍ مستباح، ونتنياهو يتحرّك ويقتل ويدمّر ويغتال كما يريد، من دون وازع أو رادع، وكأنه سيد المنطقة.

إسرائيل وأميركا ماضيتان في مخطّطاتهما، وما الاغتيالات إلا سلاح توظّفانه في سبيل استكمال المشروع الصهيوني، حياة كل قائد فلسطيني ليست أغلى من حياة أي طفل لبناني أو فلسطيني تسفكها آلة القتل الصهيونية، ولكنها ضرباتٌ موجعة سياسيا ومعنويا، تمهّد إلى جر إيران إلى الانتقام وزيادة الضغوط الأميركية على دول عربية للانخراط عمليا ورسميا في حماية إسرائيل.

صحيحٌ أن لا أميركا ولا الدول العربية ولا إيران تريد حرباً تدمّر المنطقة، لكن الحماية العربية لإسرائيل بنفسها كارثة على فلسطين وعلى العرب جميعا.

(كاتبة وإعلامية من الأردن)

حماس وفلسطين بعد اغتيال هنيّة

أحمد جميل عزم

لاغتيال إسماعيل هنيّة، في طهران، عدة أبعاد، بل ربما عديد من الأبعاد، الإقليمية والدولية، أولها الوقع العاطفي والشعوري لدى الشعب الفلسطيني ومؤيدي المقاومة عموماً، ولعل الهدف النفسي هو أول أهداف الاغتيال الإسرائيلي له، وذلك في المدى القريب، من دون أن يقلل هذا من جوانب، وتداعيات في المدى الأبعد، تتعلق بالبعد التنظيمي داخل حركة المقاومة الإسلامية (حماس)، وبالتالي فلسطينياً وعربيّاً، خصوصاً أن لمكان الاغتيال وظروفه دلالات بالغة. والأسئلة التي تتعلق بالاغتيال تتضمّن، أولا الأثر التنظيمي العاجل على حركة حماس، ثانياً، المعنى بالنسبة للحرب في قطاع غزّة، ثالثاً واقع «محور المقاومة»، رابعاً، مستقبل القضية الفلسطينية والموقف العربي. وفي البعد التنظيمي للاغتيال، يجب رؤية ذلك من زاويتين: الأولى، طبيعة القيادة السياسية في «حماس» والقدرة على التجدد، ومن زاوية ثانية أن الاغتيال حلقة من سلسلة متلاحقة لها أثرها العميق.

إسماعيل هنية الذي فقد في هذه الحرب ثلاثة من أبنائه وأخته وعديدين من أحفاده وعائلته، قتلوا في قطاع غزّة، هو الرئيس الحالي للمكتب السياسي لحركة حماس، وهو في دورته الثانية في هذا الموقع. وبموجب النظام الأساسي للحركة، كان في العام الأخير له رئيساً للحركة، إذ أعيد انتخابه عام 2021، من دون أن يعني هذا أنّ هنيّة كان سيفقد أهميته السياسية بخروجه من الموقع. لكن الحركة في الماضي فقدت قادة عدّة، منهم المؤسّس أحمد ياسين، وعبد العزيز الرنتيسي، وآخرون كثر، وتجدّدت، وكان هنيّة، رئيس الوزراء السابق، جزءاً من التجديد. بل إنّ «حماس» عند إبعاد مئات من قادتها إلى مرج الزّهور، في جنوب لبنان، عام 1992، أعادت تنظيم نفسها، حتى قبل عودتهم. كذلك عاشت «حماس» منذ بداياتها قدرا من الفصل النسبي، المقصود والمعلن حيناً وغير المقصود أحياناً أخرى بين الجناحين، العسكري والسياسي، وبالتالي التداعيات التنظيمية على صعيد الحرب في غزّة لن تكون مباشرة، لكن التداعيات السياسية والتفاوضية موجودة.

من الزاوية الثانية، خسرت «حماس»، في الشهور الأخيرة، عدداً مؤثّراً في قمتها، بدءا من صالح العاروري (مسؤول الضفة الغربية)، إلى إسماعيل هنية، مروراً بقيادات سياسية، ومدنية، وعسكرية، في إطار الحرب في قطاع غزّة، وهذا يعني أنها تعيش ما يشبه الزلزال، أو الصدمة التي قد تمهد لتحولات كبيرة. لكن نتيجة الحرب في قطاع غزّة هي التي ستكون الفيصل.

لعل أهم دلالات الاغتيال بالنسبة للحرب مُضي القيادة السياسية الإسرائيلية في السعي إلى الحسم الميداني للحرب، ومثل هذا الاغتيال سيقوّي الاتجاه الإسرائيلي الرافض وقف إطلاق النار، ويجسّد مثلاً تصريح وزير التراث الإسرائيلي، عميحاي إلياهو، الذي ينتمي إلى حزب عوتسما يهوديت الذي يتزعمه وزير الأمن القومي، إيتمار بن غفير، الذي قال، عقب إعلان اغتيال هنية، إن «هذه هي الطريقة الصحيحة لتطهير العالم»، مضيفا «لا مزيد من اتفاقيات الاستسلام الوهمية، ولا مزيد من الرحمة لهؤلاء المحكوم عليهم بالموت». ولعل نتنياهو يرى في مثل هذه الاغتيالات طريقة للبقاء السياسي، واستعادة الشعبية. مثل هذا الاغتيال، في العقل الإسرائيلي، يعزّز رفض صفقات الاتفاق، وسيتبجّح نتنياهو إذا وصل إلى اتفاق أنه فرضه بالقوة. على أن منطق المقاومة نادراً ما يستسلم، وكثيراً ما تظهر ردّات فعل من قوى سياسية متجدّدة. هذا الاغتيال، وطريقته، بحسب المعلومات الأولية، بمقذوف قصير، سيبدو ترميماً لصورة التكنولوجيا الإسرائيلية التي انهارت في السابع من أكتوبر (2023)، وفي الحرب التي تلتها في قطاع غزّة، وسيعتقد نتنياهو أنّ هذا يعيده إلى الوضع الذي كان يدّعي فيه القدرات الأمنية الخارقة، والقادر على بيعها لآخرين. على أنّ رد المقاومة سيكون مُحدّداً أساسياً لنتيجة هذه العملية، وهذا ما يقود إلى موضوع «محور المقاومة».

> هناك منطقان في اغتيال هنيّة: إصرار إسرائيل بقيادة نتنياهو على منطق الحرب والتوتر. وانتظار ردّ المقاومة، الذي غالبا سيأتي

أخيراً، مع اغتيال هنيّة في طهران، والحرب في غزّة، يستمر سؤالان أساسيان، هما أشبه بالسؤال عن «الغائب الحاضر»: الأول غياب القيادة الفلسطينية الموحدة، فالخروج من دوامة الحرب وطرح بدائل استراتيجية مقاومة، وإعادة ترتيب المشهد، لا يمكن أن تحدُث في ظل عدم وجود قيادة منفتحة على كل القوى الفلسطينية، تتحاور معها، وتوحّد الصفوف لتقديم موقف موحد.

والسؤال الثاني، غياب الاستراتيجية العربية الحاسمة والواضحة لفرض وقف إطلاق نار، وعملية سياسية، توقف إسرائيل، وهو ما يستمر في خلخلة المنطقة، وجرها لتوترات مختلفة، يدفع الجميع ثمنها. والمقاومة الفلسطينية ستستمر وتتجدّد، طالما هناك احتلال، وطالما لا يوجد حل سياسي.

هناك منطقان في اغتيال هنيّة: إصرار إسرائيل بقيادة نتنياهو على منطق الحرب والتوتر. وانتظار ردّ المقاومة، الذي غالبا سيأتي. والغائب في هذا كله تصوّر فلسطيني وعربي رسميان واضحان لوقف الدوامة الراهنة. ما حدث خصوصاً من حيث مكان الحدث يقترب من درجة زلزال سياسي، على صعيد المنطقة. و«حماس»، وفي مثل هذه اللحظات، تصبح عمليات المراجعة الشاملة فيها ضرورية. لا شك أن الحركة ستفعل. ويبقى السؤال: هل تحدُث مراجعة فلسطينية شاملة؟ وعربية؟

(أستاذ جامعي فلسطيني في الدوحة)

تونس أو جمهورية الخوف

محمد خليل برعومي

تتسارع الخطى حثيثة في تونس باتجاه الانتخابات الرئاسية المزمع عقدها في السادس من أكتوبر/ تشرين الأول المقبل، بعد أن خيمت حالة من الضبابية على هذه المحطة، وتباطأت رئاسة الجمهورية في الإعلان عنها وتلكأت هيئة الانتخابات في إصدار مراسيمها وترتيباتها الإجرائية والقانونية، في غياب نص تشريعي يحدّد موعدها سلفا في دستور 2022 على عكس دستور 2014.

أكّد خبراء دستوريون عديدون أن خروقات كثيرة شابت عملية إعلان الانتخابات الرئاسية، من حيث غياب السند الدستوري في تحديد التاريخ الانتخابي، وغياب نص تشريعي في الغرض، بما فسح المجال للرئيس/ المترشّح لتحديد التاريخ في آجال ضيقة (أقلّ من ثلاثة أشهر) لا تسمح بالقيام بحملة انتخابية وافية، لا سيّما في حضور شرط جمع التزكيات الشعبية (عشرة آلاف) من دون الحديث عن خيار التزكيات البرلمانية أو تزكيات المجالس المحلية والإقليمية المتشكلة زمن قيس سعيّد ووفق قواعد لعبته، والتي تمثل جميعها دوائر لأنصاره ومساندية. كما غابت في الدعوة الانتخابية الإشارة إلى الدور الثاني منها، الأمر الذي اعتبره العديد من الفقهاء الدستوريين خللا آخر، وخطرا على نزاهة الانتخابات، خاصة في حال مرور المترشح/ الرئيس والمشرّع على غير الصيغ القانونية قيس سعيّد إلى هذا الدور. هذه الإخلالات الدستورية والقانونية التي حفت بإعلان الرئيس وترتيبات هيئة الانتخابات، واستحواذها على صلاحيات البرلمان، جعلت العديد من الأصوات تشكّك سلفا في قانونية الانتخابات الرئاسية المبرمجة بداية شهر أكتوبر، وإمكانية الطعن فيها أمام المحكمة الإدارية.

وقد لحق تحديد الموعد الانتخابي إعلان سعيّد ترشحه لعهدة ثانية عبر صفحة رئاسة الجمهورية من منطقة برج الخضراء الحدودية والعسكرية في الجنوب التونسي، متوعدا في الوقت نفسه بملاحقة المندسين والمتآمرين، الأمر الذي جعل العديد من المتابعين يشكّكون أيضا في حيادية الدولة خلال المسار الانتخابي، أمام هيئة انتخابية معينة من الرئيس، تسهر على تلبية رغباته، ومؤسّسات دولة مركزية، جهوية ومحلية، يديرها أشخاصٌ وقع تعيينهم من القصر على مقياس الولاء للرئيس. وقد جاء إعلان سعيّد عن الانتخابات متأخّراً ومشوباً بالحيل، بعد تضييق ممنهج على المعارضة وقادة أحزابها، ووضع اليد على جميع مؤسّسات الدولة والحكم، وأهمها الجهاز الأمني والقضائي، وسجن (وملاحقة) جل المنافسين المفترضين في الانتخابات، ما عدا من لا يتمتعون بحاضنة شعبية واسعة أو الذين يتحرّكون في فلك السلطة.

في خضم هذا المشهد، تعجز المعارضة أو ما تبقّى منها عن أن تتحد على موقف مشترك وكلمة سواء في هذه اللحظة التي ينسج نظام قيس سعيّد خيوطها. وليس القول هنا بأن الموقف الموحد سيفرض بالضرورة تغييراً جذرياً للواقع، بقدر ما سيكون خطوة هامة لتقليص التناقضات بين الفرقاء والاجتماع على ما هو مشترك، وأهمّه وضع حد لهذه المنظومة أو على الأقل إرباكها، والتوجّه إلى الشعب بخطاب ينشغل أساسا بهمومه وقضاياه الاقتصادية والاجتماعية التي فشل فيها قيس سعيد فشلا ذريعا. لكن ما يجمع هذه الطبقة في الحقيقة هو الخوف المتبادل بعضهم من بعض، وعدم الثقة، خوف طيف واسع من عودة الديمقراطية وتصدّر حركة النهضة أو ما يشبهها المشهد من جديد. ولذلك لا ضير لديهم أن تزيد السلطة في إمعانها بتمزيق هذا الكيان وسحقه حتى تنعدم فرصه، وخوف «النهضة» من صعود بديل لرأس النظام يستكمل ما بدأ فيه سعيّد، وخوف بعض الديمقراطيين من استرجاع مسار ديمقراطي لا تتوفر عوامل نجاحه بين نخب مليئة بالأحقاد والضغائن، خوف الكلّ من الكلّ الذي يستغله النظام في سياسة التشتيت والتفريق.

مؤكد أن منظومة قيس سعيّد تحمل شروط انهيارها ولو بعد حين، ولكن التغيير النوعي على مستوى إدارة الشأن العام التونسي لن يتحقّق إلا بمصالحات بين النخب السياسية التونسية، لا يحاسب فيها طرف على موقف أو تقدير سياسي خاطئ أو مختلف، مهما كانت درجة اختلافه، ويجرّم فيها سارق أموال الشعب أو المتلاعب بإرادته أوالمنقلب على الدستور والقوانين، كما ينبع التغيير من إدراك حقيقة الفعل السياسي بكونه نضالا فكريا وقيميا وفق برامج سياسات عمومية تهدف إلى خدمة الصالح العام، بعيدا عن التشفي والتشويه والإقصاء والتنافس على الحكم بغرض سجن المنتصر المنهزمَ. حين تدرك النخب السياسية التونسية أن شرف الوصول إلى الحكم أهم من الحكم في حد ذاته، وأن الحرية أسمى من الأيديولوجيا، وأن الكرامة أهم من الخبز، وأن الدولة أهم من الحزب، وأن الحيلة في السياسة في ترك الحيلة، سيقع حينها إنتاج قادة سياسيين بإمكانهم المساهمة في النهوض الحضاري ببلادهم وشعبهم، ونشوء سياسيين محمّلين بأفكار إصلاحية بعيدا عن وهم الزعامات الزائفة.

> تحمل منظومة قيس سعيّد شروط انهيارها ولو بعد حين، ولكن التغيير النوعي على مستوى إدارة الشأن العام التونسي لن يتحقق إلا بمصالحات بين النخب السياسية

ليس من البطولة أن يظلّ قيس سعيّد رئيسا، وليس كذلك لغيره إن استطاع الوصول إلى قصر قرطاج، خاصة مع ما عهدناه من قدرة الأجهزة العميقة على محاصرة كل جديد وتطويعه، وإنما التحدّي في استخلاص دروس إخفاقات البلاد منذ استقلالها وعجزها عن بناء حياة ديمقراطية جامعة مع منوال اقتصادي وطني ناجع، وتحرير السلطة المدنية من تحكم لوبيات الأمن، لتأسيس مجتمع قائم على المواطنة بمفهوم الحق والواجب، عوض مجتمع الخوف.

(كاتب تونسي)

العربي الجديد
www.alaraby.co.uk
تصدر عن شركة فضاءات ميديا ليميتد (Fadaat Media Ltd)

رئيس التحرير معن البياري ■ مدير التحرير ارنست خوري ■ المدير الفني إميل منعم ■ السياسة جمانة فرحات ■ الاقتصاد مصطفى عبد السلام ■ الثقافة نجوان درويش ■ منوعات ليال حداد ■ المجتمع يوسف حاج علي ■ الرياضة نبيل التليلي ■ تحقيقات محمد عزام ■ مراسلون نزار قنديل

المكاتب
■ المكتب الرئيسي، لندن
Ealing Cross, Second floor, 85 Uxbridge Road, London, W5 5TH
Tel: 00442045801000
■ مكتب الدوحة
الدوحة ـ برج الفردان ـ لوسيل ـ الطابق الـ 20 ـ
هاتف: 0097440190600

■ مكتب بيروت
بيروت ـ الجميزة ـ شارع باستور ـ بناية west end 33
هاتف: 009611567794 - 009611442047
■ البريد الإلكتروني: Email: info@alaraby.co.uk
■ للاشتراكات: alaraby.co.uk/subscriptions
هاتف: 97440190635+ جوال: 97450059977+
■ للإعلانات: alaraby.co.uk/ads